العدد (2098) السنة الثامنة - الثلاثاء (12) نيسان 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

وفاء أرملة تبلغ من العمر ١٩ عاماً طالبة في المرحلة الأخيرة من الدراسة الاعدادية تزوجت من "رجل أمن" بعد علاقة حب استمرت عدة شهور، وما ان دخلا القفص الذهبي وتوج حبهما بالزواج حتى التحق الزوج بوظيفته وبعد ايام يقتل من قبل مجموعة ارهابية لتصبح وفاء أرملة ، تقول وفاء فقدت زوجي ولم اكن اعلم ماذا افعل، فالحياة تغيرت بين ليلة وضحاها وعدت الى عائلتي وأنا احمل طفلا في أحشائي ،ومرت الشهور التسعة بسرعة ، وبعد عدة ايام سوف أكون اماً ،وكلما استذكر زوجي الذي قتل في شهر تموز عام ٢٠١٠ ازداد ألماً ،حالة عائلتي لا تتحمل ان تعيل طفلا وبالكاد أكملت الدراسة ، ولم استلم تقاعدا لزوجي فهو لم يكن على الملاك الدائم ،وكلما اراجع دائرة رعاية المرأة اعود خائبة ولم انجز شيئا وكل يوم يتعذر الموظفون في الدائرة بعذر حتى مللت من المراجعة ،ولا اعلم ماذا افعل بعد ولادة الطفل .

العراق غابة من الأرامل والأيتام

إحصائيات الأمم المتحدة تقول إن عدد الأرامل في العراق بلغ "٣ ملايين" ووزير العمل والشؤون الاجتماعية يؤكد ان العدد لا يتجاوز ٧٥٠ الفاً

◆ لجنة النزاهة: هناك ملفات تتعلق باسماء وهمية وسرقة أموال عامة وتلاعب بأموال الأرامل والأيتام ◆

بغداد / إيناس طارق

عدد النساء ممن تركن بلا معيل او سند في ازدياد ، وعدد قليل منهن يحصلن على معونات مالية من دائرة رعاية المرأة المرتبطة بمجلس الوزراء ، وسؤالنا هو ماذا يمكن للارملة ان تفعل وهي لا تأخذ حقها من الحكومة؟ فبرامج الرعاية لا يستوفي مبلغ سد الرمق او تلبية متطلبات الحياة اليومية،فهل الخروج عن السلوك السوي هو الحل؟ خصوصا هناك من يتربص من ضعفاء النفوس ليجد من حاجة المرأة المعيلة لعائلتها فرصة لإغوائها بالمال والكثير من الأمور الاخرى فهؤلاء النسوة وبكل صراحة أصبحن يعشن في خوف الى درجة لا تصدق .

ولم تكن حالة الارملة وفاء هي الوحيدة فقصة افراح التي اضطرت للعمل في المنازل من اجل تربية اولادها الاثنين بعد قتل زوجها في منطقة الفلوجة من قبل الجماعات الارهابية، اضطرت بعد ذلك الى السكن في مدينة بغداد في منطقة سبع البور لتستطيع العمل بخدمة المنازل من اجل توفير مصاريف الدراسة لأولادها فهم في المرحلة الابتدائية وتدفع ايجار غرفة يعيشون بها ،فهي لم تحصل على أي مبلغ من الحكومة يساعدها على البدء بمشروع او حتى فتح كشك صغير يحميها من تدخلات المتطفلين في حياتها وكلام الناس الذي لا يحرم كما تقول، فهي مازالت صغيرة وتبلغ من العمر ٢٤ عاماً وتخاف الزواج مرة اخرى حفاظا على راحة أطفالها .

لجنة العمل والشؤون الاجتماعية

يقول عضو لجنة العمل والشؤون الاجتماعية يونادم كنا في تصريح لـ(المدى): كل هذا الارباك والفوضى وانتشار الفساد المالي والاداري يعود الى عدم اجراء التعداد السكاني، وحقيقة لو كان لكل عراقي الرقم الوطني لانتهاء الفساد ،واكد كنا في حديثه: هناك اعداد كبيرة من ملفات الفساد في دائرة رعاية المرأة والاعانات والضمان الاجتماعي لهذا عملت اللجنة في مجلس النواب على اصدار قانون يضمن حق الارامل والايتام ويحل الكثير من المشاكل، واضاف كنا في حديثه عن استرجاع مبالغ مالية الى الخزينة العامة تخص الرعاية الاجتماعية ومنها مبالغ مخصصة للارامل والايتام في محافظة كركوك ،حيث المبلغ المعاد يبلغ ١٤ مليارا، اضافة الى مبالغ مالية اعيدت ايضا الى الخزينة العامة في محافظة نينوى وكل ذلك بسبب عدم تنسيق العمل وعدم وجود كادر يشرف على توزيع تلك الاموال ،لهذا لابد من العمل الفعلي والمنظم لتحقيق ضمان استلام الارامل مبالغ مالية تساعدهن على مقاومة صعوبة الحياة والتكيف مع الوضع الجديد فالحكومة يجب ان تقدم للمرأة مبلغا يساعدها على العيش بمستوى جيد .

لجنة النزاهة

بينما علق عضو لجنة النزاهة في مجلس النواب طلال خضير في تصريح لـ(المدى) قائلاً: توجد عدة اسماء وملفات فساد مالي وإداري تتعلق برواتب الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي مازالت قيد الدراسة ،وأكد خضير في حديثه قائلاً :حقيقة هناك ملفات تتعلق باسماء وهمية وسرقة اموال عامة وتلاعب باموال الارامل والايتام من قبل أشخاص معينين وموظفين، والارملة التي لم تستلم راتبها يمكنها الشكوى لإدراج اسمها وتصرف لها مبالغ الإعانة فهي تستحق ان تعطى المال لا ان تسرق.

إحصائيات الصليب الأحمر

وتشير تقديرات اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى وجود من مليون الى مليوني أسرة في العراق تعيلها نساء. ويشمل هذا الرقم النساء اللواتي قتل أزواجهن أو فقدوا (بعضهم منذ ١٩٨٠)، أو سجنوا. ويأخذ هذا الرقم في الاعتبار المطلقات أيضاً. وكانت هؤلاء النساء في مرحلة ما زوجات أما اليوم فهُنَّ أمهات لأبنائهن أو بنات لآبائهن وفي أحيان كثيرة معيلات يقدمن الرعاية لهؤلاء مجتمعين. وبغياب الرجل تفتقد النساء إلى الحماية الاقتصادية والمادية والاجتماعية وإلى الدعم. وغالباً ما تناضل هؤلاء النساء مع الذكريات المؤلمة لموت أزواجهن أو اختفائهم وتواجه النازحات منهن تحديات التعامل مع خسارة المنزل الذي اضطررن إلى تركه بسبب التهديدات أو نقص الدخل.

قصص أرامل

شيرين تبلغ من العمر العقد الثالث زوجها قتل في الاحداث الطائفية في منطقة الشعلة وترك لها ٤ أولاد أكبرهم في المرحلة الإعدادية اضطرت الى بيع اثاث المنزل وكل شيء ثمين حتى تستطيع فتح محل صغير من البيت الذي تسكن فيه وتدفع إيجاراً شهريا مقداره ١٨٠ الاف دينار ،تقول شيرين صاحب المنزل رجل ميسور الحال رأف بحال أولادي فوافق على فتح محل صغير من الدار لاستطيع دفع الإيجار وإعالة أطفالي، راجعت دائرة رعاية المرأة واوليت استمارة المعلومات وأرفقت معها شهادة الوفاة والمستمسكات الأخرى لكن مرت سنة ونصف والحال كما هو، حتى مبلغ الإعانة فهو لا يكفي أجور نقل ذهابا وايابا، فلماذا اتعب نفسي هل استجدي المال من الحكومة ام ماذا ؟؟.

تقول ام منار وتبلغ من العمر العقد الرابع انها تستلم مبلغ ١٥٠ الف دينار من دائرة الرعاية الاجتماعية ،وهي تعيل خمسة اولاد جميعهم في المراحل الدراسية تسكن في بيت عمها والد زوجها الذي لا يملك راتباً ، اضطرت الى العمل في مهنة الخياطة بدلاً من الركض وراء مبلغ الاعانة الذي يسلم شهرا واخر لا اعلم اين يذهب! ،وتضيف ام منار انها دفعت ثلاثة رواتب حتى تستطيع الحصول على مبلغ الإعانة بعد ان ساعدها موظف هناك فهي كانت اكثر واوفر حظاً من بقية الارامل كما تقول .

وزير العمل :الفساد الإداري والمالي موجود فعلاً

وأضاف وزير العمل والشؤون الاجتماعية نصار الربيعي في تصريح لـ(المدى) قائلاً: ان عدد النساء الارامل يتجاوز ٧٥٠ ألف ارملة، والحديث عن وجود الفساد الاداري والمالي موجود فعلاً ،لكن دائرة رعاية المرأة فصلت عن الوزارة منذ عام ٢٠٠٨ وارتبطت بمجلس الوزراء ،واكد الربيعي في حديثه قائلاً: ان الوزارة قامت خلال شهر واحد بايقاف ٢٥٠٠ الى ٣٠٠٠ راتب، كان يصرف لأشخاص لا يستحقون مبالغ الاعانات والمساعدات لانهم يتقاضون رواتب تقاعدية او موظفين في الدولة، لذلك وبكل صراحة تحتاج الى مراجعة وتدقيق بجميع الاسماء للحد من استغلال مبالغ الارامل والايتام وكشف المتلاعبين والمتجاوزين على المال العام . واردف الربيعي حديثه قائلا: ان الوزارة تقوم بتوفير الرواتب الشهرية وتزويد دائرة الرعاية الإجتماعية بها فقط دون أن تتدخل بالبرامج الموضوعة لزيادة رواتب النساء المعيلات أو تحسينها ،واضاف :أن دائرة الرعاية الاجتماعية معنية بتوزيع رواتب شهرية على النساء من الأرامل والمطلقات مع فئات أخرى من المواطنين العراقيين.

اما بخصوص المبالغ التي خصصتها وزارة العمل والشؤون الإجتماعية لبرنامج شبكة الحماية الاجتماعية فقد أوضح الوزير الربيعي أن الوزارة خصصت قرابة ٩٨٠ مليار دينار (حوالي مليار دولار) للرعاية الاجتماعية لعموم المواطنين المستحقين بما فيها المرأة الأرملة، والمطلقة والمعيلة، كما بيّن أن رواتب المرأة التي خصصتها دائرة الرعاية الإجتماعية للمرأة تفوق المخصصة للرجل حيث تحصل المرأة على ١٠٠ الف دينار مقابل ٥٠ الف دينار للرجل، ويزداد الراتب الشهري كلما زاد عدد الأطفال في العائلة حيث يصل الى مبلغ قدره ١٨٠ الف دينار شهريا. كما أشار الى وجود أكثر من مليون و١٨ الف مستفيد من رواتب الرعاية الاجتماعية.

وزارة التخطيط :نسبة الأرامل تصل إلى المليون

يقول مدير عام الجهاز المركزي للتخطيط عبد الزهرة المندلاوي في تصريح لـ(المدى) : ان الجهاز المركزي قام بمسح كامل عام ٢٠٠٧، يستند الى الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعراقيين حيث تبين ان نسبة النساء الارامل تجاوز ٩٠٠ الف ارملة اما بعد ٢٠٠٧ فلم تجر احصائيات ،فلا نعلم النسبة ان كانت قد زادت وهذه النسبة هي نسبة توصلنا اليها بشكل كامل وشملت الاعوام التي تسبق ٢٠٠٧ .

اللجنة القانونية : لا وجود لملفات فساد مالي وإداري

يقول خالد شواني رئيس اللجنة القانونية في مجلس النواب في تصريح لـ(المدى): لحد الان لم تصل اللجنة القانونية أي ملفات تتعلق بوجود فساد مالي واداري في دائرة رعاية المرأة وهذا الامر يمكن ان تكون لجنة النزاهة اكثر قرابة منه لتعلق الامر بملفات فساد مالي، واكد شواني ان اللجنة سوف تكون حازمة في اتخاذ القرار القانوني المناسب بكل من يتلاعب بالمال العام .

> حقوق الإنسان تتعلق بعدم إعطاء الأرامل حقوقهن واستحقاقهن المالي

لجنة حقوق الإنسان : هناك تقصير واضح في هذا الملف

بينما اكد عضو لجنة حقوق الانسان النائب سليم الجبوري في تصريح لـ(المدى) قائلاً :هناك عدة شكاوى قدمت الى لجنة حقوق الانسان تتعلق بعدم اعطاء الارامل حقوقهن واستحقاقهن المالي والاعانة الاجتماعية الحكومية بعد فقدان المعيل الوحيد للاسرة، واكد الجبوري ان اللجنة سوف تقوم بزيارات ميدانية لعدد من مراكز الرعاية الاجتماعية للوقوف على خلفيات التقصير بحق تقديم الاعانات الى الارامل .

نواب لا يجيبون

حاولنا الاتصال بعدد من البرلمانين عدة مرات وكان الجواب في كل مرة انهم في اجتماع وبعض البرلمانيات كنا نتمنى الحصول منهن على تصريحات تتعلق بالارامل بعد ان كن في الدورة البرلمانية السابقة يمثلن لجنة المرأة ،يذكر ان سميرة الموسوي مسؤولة لجنة المرأة والطفل في تصريحات سابقة قدرت أن عدد الأرامل في العراق وصل من ٢٤٠- ٧٣٨ وتتراوح أعمارهن ما بين ١٥ إلى ٨٠سنة. واللجنة البرلمانية قدمت مشروعا للإسكان مع المطالبة بتخصيص مليون دولار من الميزانية لمساعدة الأرامل لكن الحكومة لم تستجب..فيما قدرت نوال السامرائي وزيرة الدولة "المستقيلة" لشؤون المرأة في تصريح سابق ايضاً:أن عدد الأرامل يبلغ مليوني أرملة والعدد في تزايد مستمر لافتة إلى أن "الوضع أصبح مثل قنبلة موقوتة، خصوصا إن الكثير منهن مازلن يافعات وشابات وهن حبيسات البيوت.

منظمات مجتمع مدني: الإعانة غير كافية

تقول الأكاديمية نهلة النداوي ومسؤولة منظمة شؤون المرأة في تصريح لـ(المدى) : ان الاعانة الإجتماعية التي تتقاضاها الارملة اصلاً مبلغها غير كاف ولا يكفي لسد رمق الجوع ومتطلبات الحياة وسط هذا الارتفاع الهائل في الاسعار والارملة نجدها احياناً مسؤولة عن عائلة كبيرة وتدفع ايجار منزل وما الى غير ذلك ،واكدت النداوي في حديثها قائلة : لهذا نجد ان اكثر الارامل يعيشن في فاجعة كبيرة من الالم والحزن والانعزال عن المجتمع فهي تحس انها تستجدي من المجتمع لكي تعيش في الحياة ، وعندما نشاهد الارملة تأتي وتنخرط في الدورات وورش العمل لتأهيلها بعد التدريب لان تعمل في دور الحضانة مثلاً اومهنة الخياطة نجدها تبذل جهداً كبيرا للتعلم ،وعندما نقصد النساء الارامل هنا لسن فقط الشابات انما هناك نساء تجاوزت اعمارهن العقد الخامس يبحثن عن فرصة عمل شريفة ويأتين باولادهن وخصوصاً الفتيات لتعلم مهنة تساعد على مقاومة المغريات، فحقيقة الكثير من الارامل عندما يأتين ويطلبن مساعدتهن في تعلم مهنة يتحدثن بالم يعتصر القلب من كثرة تعرضهن الى التحرش واحيانا يساومن بالحصول على الوظيفة مقابل ممارسة البغاء ،واكدت النداوي ان المنظمات الانسانية تستقبل حالات تفطر القلب والعقل يقف حائراً ماذا يقدم لها لتجاوز المحنة، فالمرأة الارملة نجدها تعيل اطفالها ومعوقيها ،فماذا يكون حالها هنا والحكومة لا تصغي ولا تقدم غير المال القليل مقابل ارهاق الإرملة واليتيم للحصول على مبلغ قليل جداً .

إحصائية لمنظمات مدنية : هناك ٧ ملايين أرملة ويتيم

وصف بيان لتجمع منظمات بغداد لحقوق الإنسان " وقدر البيان ان عدد الأرامل والأيتام في العراق بنحو ٧ ملايين شخص".

وأكد البيان "أن نسبة الايتام بلغت ٥ ملايين يتيم من سكان العراق البالغ عددهم ٢٨ مليوناً، منذ عام ٢٠٠٣وحتى الآن، مما يمثل خطراً يهدد المجتمع العراقي في السنوات العشر أو الخمس عشرة المقبلة. وكانت دراسة أجرتها الأمم المتحدة ومراكز أبحاث أخرى أكدت أن عدد الأرامل في العراق قد "بلغ ٣ ملايين امرأة".

كما حذرت خمس منظمات دولية، في تقارير لها، من "ارتفاع نسبة جرائم الطفولة والتشرد والشذوذ وتفشي الأمراض النفسية في المجتمع العراقي في غضون السنوات المقبلة"

من جانبه يؤكد الصليب الأحمر الدولي إن الكثير من النساء في العراق يواجهن تحديات في ما يتعلق برعاية أسَرهُنَّ وكسب الدخل والمشاركة في الحياة الاجتماعية والمهنية حيث تزايدت مخاطر وقوعهن في تبادل النيران منذ اندلاع أعمال العنف المرتبطة بأحداث عام ٢٠٠٣، مما أدى الى مقتلهن أو جرحهن أو طردهن من منازلهن و مع مقتل أزواجهن أو غيابهم وقع وزر رعاية العائلة فجأة على أكتافهن.

ويقول تقرير كتبته كارولين دوييه التي تدير برنامج "النساء والحرب" في اللجنة الدولية للصليب الأحمر- بعثة العراق، إنه "بغض النظر عن ظروف الخسارة فإن مجرد غياب المعيل التقليدي يؤثر مباشرة على وضع العائلة المادي". وتضيف "إن ملاحظات اللجنة الدولية في أنحاء العراق قادتنا إلى الاستنتاج المؤلم بأن غياب الموارد الكافية والمنتظمة على مدى السنوات الماضية ألقت بالكثير من العائلات في فقر مدقع".

وتشير تقديرات اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى وجود بين مليون ومليوني أسرة في العراق تعيلها نساء. ويشمل هذا الرقم النساء اللواتي قتل أزواجهن أو فقدوا (بعضهم منذ ١٩٨٠)، أو سجنوا. ويأخذ هذا الرقم في الاعتبار المطلقات أيضاً. وكانت هؤلاء النساء في مرحلة ما زوجات أما اليوم فهُنَّ أمهات لأبنائهن أو بنات لآبائهن وفي أحيان كثيرة معيلات يقدمن الرعاية لهؤلاء مجتمعين. وبغياب الرجل تفتقد النساء إلى الحماية الاقتصادية والمادية والاجتماعية وإلى الدعم. وغالباً ما تناضل هؤلاء النساء مع الذكريات المؤلمة لموت أزواجهن أو اختفائهم وتواجه النازحات منهن تحديات التعامل مع خسارة المنزل الذي اضطررن إلى تركه بسبب التهديدات أو نقص الدخل. ويشدد دوييه على حجم المشكلة والحاجة إلى إتّباع نهج شامل من قبل الحكومة العراقية بخصوصها.

مساعدات لا تكفي

وتقول اللجنة الدولية للصليب الأحمر إنها قدمت ما بين ٢٠٠٩ و٢٠١٠ المساعدة لنحو أربعة آلاف امرأة معيلة هُجِّرن من منازلهن، وقد وزعت اللجنة لهؤلاء النساء طروداً غذائية ومواد تنظيف في محافظات بغداد وديالى ونينوى.

كما قدمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر منحاً عينية للمساعدة على تمويل المشاريع المدرّة للدخل لمصلحة النساء القادرات على العمل أو الراغبات في إدارة هذه المشاريع. وتدار هذه المشاريع التي غالباً ما تنطلق من قلب المنزل كالمتاجر الصغيرة والمحال التجارية والغذائية بالتعاون مع منظمات محلية غير حكومية، وتتم مراقبة هذه المشاريع لأشهر لضمان ديمومتها. وقد أطلقت هذه المشاريع منذ عام ٢٠٠٩ في النَجف والبصرة وميسان وبغداد إضافة لمساعدة النساء في المعاملات الخاصة بتقديم الطلبات إلى مديرية الرعاية الاجتماعية للمرأة للحصول على الرواتب.

وعلى الرغم من العمل الذي تحاول المنظمات الدولية العاملة في العراق من خلاله مساعدة النساء المعيلات إلا أن العديد من أولئك النسوة يتساءلن إن كان بمقدور مبلغ مالي قرابته ٢٠٠ ألف دينار من ان يوفر حياة كريمة للمرأة المعلية وعائلتها.. سؤال نضعه امام مجلس النواب والمسؤولين في الحكومة العراقية ونقول هل يعقل ان يعيش أناس تحت خط الفقر في بلد تجاوزت ميزانيته أرقام فلكية بل أنها تعادل ميزانية خمس دول مجتمعة وهي مصر وسوريا والأردن ولبنان وتونس .. تخيلوا !!

◆ لجنة حقوق الإنسان : هناك عدة شكاوى قُدمت إلى اللجنة

◆ الجهاز المركزي للتخطيط : إن نسبة النساء الأرامل تجاوزت ٩٠٠ ألف أرملة اما بعد ٢٠٠٧ فلم تجرَ إحصائيات

◆ منظمات مجتمع مدني :الأرامل يتعرضن إلى التحرش والمقايضة من أجل الحصول على العمل.